

مخزونات النفط الأميركي تهبط بـ 6.8 مليون برميل

تباين أسعار النفط وسط مخاوف من تعافي الطلب



تباينت أسعار النفط أمس الأربعاء، فيما أدت زيادة قياسية في حالات الإصابة بكوفيد-19 في بعض الولايات الأميركية لتنامي المخاوف بشأن الطلب على الوقود في أكبر دولة مستهلكة للخام في العالم، مما حدا بالمكاسب المبكرة التي حققها النفط عقب انخفاض مفاجئ لمخزونات الخام الأميركية. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ثلاثة سنتات ما يوازي 0.1% إلى 43.25 دولار للبرميل بحلول الساعة 05:29 بتوقيت جرينتش بعد انخفاض 0.4% أمس الثلاثاء.

موضوع يهمل؟ أظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة سجلت هبوطا حادا الأسبوع الماضي

بينما... مخزونات النفط الأميركي تهبط بـ 6.8 مليون برميل مخزونات النفط الأميركي تهبط بـ 6.8 مليون برميل طاقة وانخفضت مخزونات الخام في الولايات المتحدة بواقع 6.8 مليون برميل في الأسبوع الماضي إلى 531 مليون برميل وفقا لبيانات معهد البترول الأميركي أمس. وكان محللون يتوقعون زيادة 357 ألف برميل. وتصدر بيانات الحكومة الأميركية اليوم.

ولكن تنامي الإصابات بكوفيد-19 يبقى المخاوف من انخفاض الطلب على النفط قائمة ما يقود لتخمة في السوق مع الإعلان عن أعداد قياسية للإصابات بفيروس كورونا في أنحاء العالم بما في ذلك الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للخام.

وقالت آي. إن. جسي ريسيرش «أصبح جليا أن تعافي الطلب على النفط الذي يتوقعه كثيرون في النصف الثاني من العام أمر مفرط

في التفاؤل.

تزايد حالات الإصابة بكوفيد-19 إلى جانب استمرار قيود السفر يعني تعثر تعافي الطلب أو تطاؤه على الأقل.»

على الجانب الآخر، أظهرت بيانات

من معهد البترول الأميركي أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة سجلت هبوطا حادا الأسبوع الماضي بينما ارتفعت مخزونات البنزين ونواتج التقطير. وهبطت مخزونات الخام 6.8

مليون برميل على مدار الأسبوع المنتهي في 24 يوليو تموز إلى 531 مليون برميل بينما كانت توقعات محللين تشير إلى زيادة قدرها 357 ألف برميل.

وقال معهد البترول إن مخزونات

البنزين ارتفعت 1.1 مليون برميل، بينما كان محللون استطلعت وبيترز آراءهم قد توقعوا انخفاضا قدره 733 ألف برميل. وزادت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، بواقع 187 ألف برميل

بينما كانت توقعات المحللين تشير إلى انخفاض قدره 267 ألف برميل. وأظهرت بيانات معهد البترول أن واردات الولايات المتحدة من النفط الخام الأسبوع الماضي هبطت بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا.

على أساس شهري مع استئناف الأنشطة التجارية

ارتفاع فائض ميزان تجارة قطر 10.2 بالمئة في يونيو



أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع فائض الميزان التجاري السلعي لقطر، في يونيو الماضي بنسبة 10.2 بالمئة على أساس شهري. ويأتي ذلك الارتفاع مع استئناف الأنشطة الاقتصادية حول العالم، بعد توقف دام أكثر من 3 أشهر بسبب إجراءات السيطرة على فيروس كورونا المستجد. وجاء في بيان وزارة التخطيط والإحصاء، أن الميزان التجاري في قطر (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات) خلال يونيو الماضي، سجل فائضا بقيمة 5.876 مليارات ريال (1.61 مليار دولار). وكان فائض الميزان التجاري القطري، سجل 5.333 مليارات

ريال (1.46 مليار دولار) في مايو السابق له. وعلى أساس سنوي، تراجع الفائض التجاري بنسبة 56.7 بالمئة خلال يونيو، مقابل 13.56 مليار ريال (3.72 مليار دولار) في الشهر المماثل من 2019. ويأتي تراجع القياسي في فائض قطر التجاري السنوي، في ظل استمرار تداعيات فيروس كورونا المستجد حول العالم. وأظهرت البيانات، انخفاض الصادرات القطرية خلال الشهر الماضي بنسبة 41.1 بالمئة على أساس سنوي إلى 12.740 مليار ريال (3.49 مليار دولار)، فيما سجلت انخفاضا شهريا بنسبة 4 بالمئة.

ورصدت البيانات تحسن الصادرات إلى الأسواق الرئيسية على أساس شهري، أبرزها الصين بنمو 7.9 بالمئة إلى 2.018 مليار ريال (554 مليون دولار)، كذلك ارتفاع الصادرات إلى الهند بنسبة 35 بالمئة إلى 1.954 مليار ريال (536 مليون دولار). وانخفضت قيمة الواردات القطرية بنسبة 14.8 بالمئة على أساس سنوي إلى 6.86 مليارات ريال (1.88 مليار دولار)، في حين سجلت تراجعا شهريا بنسبة 13.5 بالمئة. ورصدت قطر نحو 75 مليار ريال (20.73 مليار دولار) لتخفيف التداعيات فيروس كورونا على اقتصادها المحلي وتسريع عملية التعافي.

«سياحة الشارقة» تطلق شهادة «ميثاق السلامة» لل فنادق



أطلقت «هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة» ختم «ميثاق السلامة» للتأكيد على التزام المنشآت الفندقية وشركات السفر والسياحة والرحلات في الإمارة من مطابقتها لأعلى المعايير والإجراءات الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا «كوفيد-19»، لضمان صحة وسلامة زوار الإمارة الباسمة ودعم ضمن الجهود المبذولة لتعزيز مكانتها كإحدى الوجهات الآمنة على مستوى العالم. ويبرز ضوابط الطابع الجديد باعتباره علامة موثوقة لضمان امتثال المعنيين كافة في القطاع السياحي لبروتوكولات الصحة العامة والإجراءات المعمول بها وفق معايير معتمدة من «هيئة الشارقة الصحية» وشهادة «السفر الآمن» أول شهادة عالمية معتمدة من «المجلس العالمي للسفر والسياحة» (WTTC)، وللصحة والنظافة والسلامة الدولية ضمن قطاع السفر والسياحة. وبدأت «هيئة الإنماء التجاري والسياحي بالشارقة»، في إطار التعاون مع «هيئة الشارقة الصحية»، حملة تفتيشية واسعة النطاق، في مختلف أنحاء إمارة الشارقة، للتحقق من التزام المنشآت السياحية بتطبيق الإجراءات المعمول بها فيما يتعلق بالصحة والسلامة للوقاية من فيروس كورونا. وبممثل إطلاق ختم «ميثاق السلامة» دفعة قوية وإيجابية باتجاه تعزيز ثقة الختم البروتوكولات المعتمدة

الزوار والسياح بموثوقية وسلامة الخدمات المقدمة بما يتواءم وأفضل الممارسات المتبعة محليا ودوليا. وأوضح خالد المدفع، رئيس «هيئة الإنماء التجاري والسياحي في الشارقة»، بأن الإمارة لطالما حافظت على مكانتها الرائدة كوجهة سياحية وعائلية آمنة، مؤكدا مواصلة المساعي الحثيثة لآراء أعلى المعايير الضامنة لآمن وصحة وسلامة الزوار والسياح، دعما للجهود الوطنية والعالمية الهادفة إلى الحد من انتشار فيروس «كوفيد-19»، المستجدي. وأضاف المدفع: «باتي إطلافاً لختم «ميثاق السلامة» تماشيا مع التزامنا المطلق بوضع صحة وسلامة المقيمين والزوار والسياح في مقدمة أولوياتنا الاستراتيجية، ودعم خطط ومبادرات العودة التدريجية للحياة الطبيعية. وتطابق هذا الختم البروتوكولات المعتمدة

320 مليار دولار خسائر السياحة العالمية بين يناير ومايو

أعلنت منظمة السياحة العالمية، أن خسائر قطاع السياحة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري بلغت 320 مليار دولار، نتيجة انخفاض عدد السياح عالميا بنسبة 56 بالمئة إثر جائحة كورونا. وقالت المنظمة التابعة للأمم المتحدة، في بيان نشرته مساء الثلاثاء، إن حجم الإيرادات المفقودة في الفترة من يناير إلى مايو يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف الخسائر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2009. وأضاف البيان أن «مقياس السياحة العالمية لمنظمة السياحة يظهر أن الإغلاق شبه الكامل المفروض بسبب الوباء أدى إلى انخفاض بنسبة 98 بالمئة في أعداد السياح العالميين في مايو مقارنة بعام 2019». وبحسب زوراب بولوليكاشفيل، أمين عام المنظمة «تؤكد هذه الأرقام على أهمية استئناف السياحة بمجرد أن يكون ذلك آمنا».

وقال إن حجم الخسائر الهائل شكل خطرا على مصادر رزق الملايين عالميا، ويقع على عاتق جميع الحكومات مسؤولية حماية الوظائف والشركات.

صندوق النقد الدولي قد يوفر 5 مليارات دولار فقط للبنان



قد يحصل لبنان فقط على نصف التمويل الذي كان يتطلع للحصول عليه من صندوق النقد الدولي عند بدء المفاوضات، وفقا لمسؤول، مشير إلى أن التوصل إلى اتفاق سيساعد بلاده للحصول على مساعدات أخرى تحتاجها البلاد. 10 مليارات دولار خلال هذا الشهر، قد يوفر صندوق النقد الدولي ما يتراوح بين 5 و9 مليارات دولار فقط، وفقا لوزير الاقتصاد اللبناني راؤول نعمة. وبينما يتسارع انهيار الاقتصاد اللبناني، لم يعط راوول أي مدى زمني للتوصل إلى اتفاق مع الصندوق. وإذا ما تحتمت المفاوضات، سيبحث لبنان عن سبل لتغطية باقي الأموال التي يحتاجها البالغة 30 مليار دولار، عبر طلب المساعدة من حلفائه، والاستفادة من التعهدات من المانحين الدوليين في 2018 والبالغة قيمتها 11 مليار دولار مقابل التعهد بإصلاحات، وفقا لنعمة.

وقال إن باقي المساعدات كافة تنتظر صندوق النقد الدولي، مضيفا أنه بدون حزمة إنقاذ صندوق النقد الدولي، فإن لبنان سواجب سيناريو أسوأ، والمسؤولون يعملون بجد لتأمين الحزمة في أسرع وقت ممكن. وقال نعمة إن الفقر انتشر في بلاده ليطال نصف الشعب، كما أن المعدل سيزيد بنهاية العام.

والأخمين الماضي، خفضت موديز، التصنيف الائتماني للبنان إلى «C»، وهو أدنى مستوى في تصنيف الوكالة، وهو نفس التصنيف الذي تحظى به فينوزيلا. وفي منتصف الشهر الجاري، قال مصدران إن لازارد المستشار المالي للبنان سيبري إذا كان من الممكن تعديل خطة الإنقاذ المالي الحكومية للتوصل إلى تسوية مجدية بالنسبة لصندوق النقد الدولي، بعد أن لقيت الخطة رفضا من جانب سياسيين وبنوك ومصرف لبنان المركزي. وقوضت اعتراضات من النخبة الحاكمة في لبنان الخطة التي تقترض وقوع خسائر فادحة في النظام المالي، مما عرقل محادثات مع صندوق النقد الدولي تهدف لإنقاذ البلاد من انهيار مالي.

ووافقت حكومة رئيس الوزراء حسان دياب على الخطة، التي ستؤدي إلى خسائر بقيمة 241 تريليون ليرة لبنانية في النظام المالي، أو ما يعادل 68.9 مليار دولار بسعر الصرف الذي تطبقه الخطة، كأساس لمبادرات مع صندوق النقد الدولي. يقول صندوق النقد إن الخسائر يبدو أنها تتفق تقريبا مع الحجم السليم.

لكن لجنة برلمانية لتقصي الحقائق، مدعوة من جميع الأحزاب الرئيسية اللبنانية، عارضت النهج الذي تبنته الخطة. وبتطبيق اقتراحات مختلفة، فإنها توصلت إلى خسائر تقع بين ربع ونصف ذلك المبلغ.

وقال أحد المصدرين «ربما يأتي لازارد الأسبوع القادم ليبري ما إذا كان بإمكانه تعديل الخطة الحكومية والتوصل إلى تسوية مقبولة لصندوق النقد الدولي. سيقومون بأي تعديل استنادا إلى الخطة الحكومية».

6.9 مليار دولار إنفاق شركات المنطقة على البرمجيات

وكشفت دراسة عالمية حديثة لشركة «في إم وير» أن 80% من مطوري التطبيقات وقادة التقنية في الإمارات، يعتقدون أن تحسين باقة التطبيقات أن يرتقي بتجربة العملاء، مما يساهم بشكل مباشر في نمو الإيرادات. وتتوقع دراسة جديدة لشركة جارتنر أن يصل إجمالي الإنفاق على تقنيات المعلومات والاتصال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (عند برمجيات) إلى 155 مليار دولار بنهاية 2020 بانخفاض 4.7%

أكد مسؤولون بشركة «في إم وير» أن التحديث الناجح والمدرس للتطبيقات والبرمجيات يساعد الشركات على التكيف مع الواقع الجديد الذي فرضته جائحة «كوفيد-19» من خلال تعزيز كفاءة الشركات، وبالتالي تقديم أفضل تجربة للعملاء، خصوصا في قطاعات التجزئة والضيافة والسياحة، فيما أشار المسؤولون إلى أهمية القيام بتحديد التطبيقات التي تحتاج لتحديث وعناية وبشكل دوري قبل الشروع بعملية التحديث.

لتتوج مسارا بدأه السراج وتهد لاستعادة وحدة المركزي الليبي

الأمم المتحدة تبدأ مراجعة دولية لفرعي مصرف ليبيا المركزي



خطوط الأنابيب في ليبيا.. وشدت على ضرورة السماح

للمؤسسة الوطنية للنفط باستئناف عملياتها بشكل كامل

لصالح جميع الليبيين ومستقبل البلاد.

أعلنت الأمم المتحدة، استكمال الإجراءات الضرورية للشروع في المراجعة المالية الدولية لفرعي مصرف ليبيا المركزي. جاء ذلك على لسان فرحان حق، نائب المتحدث باسم الأمين العام، في مؤتمر صحفي عقده عبر دائرة تلفزيونية مغلقة بمقر المنظمة الدولية في نيويورك. وقال حق: «إن المراجعة المالية الدولية خطوة غاية في الأهمية نحو تعزيز الشفافية في النظام المالي الليبي ونهضة الظروف اللازمة لتوحيد مصرف ليبيا المركزي في نهاية المطاف». وأضاف «بذات القدر من الأهمية، تأتي هذه العملية لتمكين من إجراء حوار مستنير بشأن التوزيع العادل للإيرادات الوطنية في ليبيا وإعادة إرساء آليات وطنية للمساءلة». وفي بيان منفصل وزعته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، قالت البعثة إن «عملية المراجعة المالية الدولية تأتي في إطار التكليف الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وتعد أولوية قصوى للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا التي أنشئت خلال مؤتمر برلين».

وختت البعثة على ضرورة الإنهاء الفوري للإغلاق الخطي من قبل ميليشيا الجنرال الانقلابي خليفة حفتر، «منعا لوقوع مزيد من الضرر والتدهور للمنشآت الحيوية للنفط وشبكة

وتطلب السراج في رسالته إلى الأمم المتحدة، في حينه، تيسير مراجعة دولية لحسابات فرعي مصرف ليبيا المركزي في طرابلس والبيضاء، كسبيل